النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٢٥ / أكتوبر ٢٠٢٢

زمن مضطرب

شهدت الأسابيع القليلة التي مرت منذ نهاية صيف ٢٠٢٢ أحداثاً، لا بل تحولات واضطرابات على الصعيد الدولي، كانت مصدراً للكثير من التداعيات والشكوك التي نادرًا ما عرفناها.

وفاة إليزابيث الثانية، ملكة بريطانيا، السريع والمفاجئ، أذهل العديد وأثار لحظات نادرة من التعاطف في كافة أنحاء العالم.

والدليل على ذلك كان في مشاركة عدد كبير من الشخصيات السياسية، ورؤساء الدول، ورؤساء الوزراء في الجنازة الرسمية ومراسيم الوداع الأخيرة لهذه السيدة التي بقيت على العرش الملكي البريطاني أكثر من سبعين سنة.

العالم العربي أبدى حزنه العميق لهذه الخسارة. أولاً، لأن الملكة إليزابيث الثانية كانت تتمتع بعلاقات قوية ومميزة مع بعض قادة الدول العربية. وثانياً لأن بريطانيا كانت - ولا تزال - قوة فاعلة في المنطقة. وأخيرًا، لأن ولي العرش تشارلز لديه روابط قوية، منذ سنوات، مع بعض قادة هذه البلدان.

هذه الأيام القليلة من شهر سبتمبر علقت الوقت.

لكن سرعان ما استرجعنا الواقع إلى حالته المليّة بالشكوك والتساؤلات.

هناك بالطبع الصراع في أوكرانيا ونتائجه الوخيمة والمدمرة التي لم نكن نرغب يوما في رؤيتها ثانيةً على القارة الأوروبية.

بالنسبة لنا، في فرنسا، التي لا تبعد سوى بضعة آلاف الكيلومترات عن ساحة الصراع المسلح، فالنتائج كانت بالطبع اقتصادية أولا، ودبلوماسية ثانياً. البعض منها يؤثر علينا بشكل مباشر، والبعض الآخر، من المرجح أن يلعب دوراً كبيراً في مسار التغيرات والتحالفات الجيوستراتيجية الموجودة.

النتائج الاقتصادية لهذا الصراع بدأت مع ارتفاع التضخم في الفترة التي تلت نهاية مرحلة جائحة الكوفيد وبداية الحرب في أوكرانيا – مع جرعة جيدة من المضاربة على الأسعار هنا وهناك - هذا التضخم كان له الأثر الشديد على الاقتصاد وعلى مردود الشركات الفرنسية والأوروبية بشكل عام وعلى أسعار

المحتويات

- **زمن مضطرب.**
  الصفحة ١-٢
- **المملكة العربية السعودية : عصر التغيير. مقابلة مع سعادة سفير المملكة العربية السعودية في فرنسا، السيد فهد الرويلي ونظيره الفرنسي لدى المملكة سعادة السفير لودوفيك بويْ.**
  الصفحة ٣-٧
- **إعلان لمجموعة سويز.**
  الصفحة ٨
- **مقابلة مع السيد ميشال بيساك، رئيس غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية.**
  الصفحة ٩-١٠
- **اخبار عربية متفرقة.**
  الصفحة ١١-١٣
- **إعلان لمجموعة ترانسديف.**
  الصفحة ١٤

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الغرفة التجارية العربية الفرنسية
بوابة العبور الى الاسواق التجارية الفرنسية والعربية
www.ccfranco-arabe.org

السلع للمستهلكين وبشكل خاص للأسر. إلى ذلك يضاف انتشار نوع من المناخ المثير للقلق والمرتبط بانعدام الرؤية على مدى الأسابيع والأشهر المقبلة، وكذلك التساؤل عن كيف سيكون الشتاء المقبل وقسوة البرد فيه، وعن قدرة اقتصادنا على تجاوز هذه المرحلة الصعبة. ولم تقلل بالطبع من شدة قلقنا أرقام التجارة الخارجية الفرنسية، وارتفاع قيمة وارداتنا من الطاقة، التي تحطم أرقامها شهرًا بعد شهر قيمة العجز التجاري الخارجي. لا شك بان الأيام القادمة ستكون صعبة ومعقدة بشكل كبير، لأنه إذا كان بالإمكان تحديد سياسة جديدة للطاقة بسرعة وفي بضعة كلمات، يستغرق الأمر وقتًا طويلاً قبل الوصول إلى وضع هذه السياسة المبتكرة حيّز التنفيذ.

بالنسبة للنتائج الدبلوماسية. إن خفض إنتاج النفط الذي قررته منظمة أوبك+، والقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو المؤتمرات الدولية العديدة التي تم تنظيمها هنا وهناك، لم تكن سوى فرص لاستقصاء عدد الدول الصديقة، والشركاء الفعليين، والبلدان التي يمكننا الاعتماد عليها.

الزيارات والاستقبالات والتشريفات المتبادلة التي شاهدناها مؤخراً كزيارة الشيخ بن زايد رئيس دولة الإمارات العربية إلى باريس، ولقاء ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بالرئيس الفرنسي، أو الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس ماكرون للجزائر، وزيارة رئيسة الوزراء إليزابيت بورن برفقة خمسة عشر وزيراً إلى العاصمة الجزائرية، تظهر بوضوح أهمية العالم العربي بكافته، ورغم تنوعه، بالنسبة لفرنسا.

زمن جديد يفرض نفسه. زمن جديد يؤكد فيه العالم العربي على خصوصياته، ويعبر فيه عن طموحاته بان يصبح كتلة قوية رائدة في عدد كبير من المجالات: الاقتصادية والثقافية والرياضية، ونحن ندرك بالطبع أهمية هذا العالم وحاجتنا للتعامل معه أولا لإمدادنا بالطاقة وثانياً لكي يلعب دور المحرك للنمو بالنسبة لشركاتنا.

لقد تم بناء الغرفة التجارية العربية الفرنسية منذ ٥٢ عامًا بهدف تعزيز ودعم العلاقات التجارية بين الشركات الفرنسية والقطاع الخاص في العالم العربي على الأسس المتينة التي بنيت عليها العلاقة العربية الفرنسية التاريخية. من هذا المنطلق وعلى هذه الأسس استطاعت الغرفة التجارية العربية الفرنسية بأن تكون قادرة على التطور باستمرار لمواكبة نمو كافة القطاعات في الدول الأعضاء فيها. واليوم، مع تزايد المنافسة ومع إعادة توزيع الأدوار التي نشهدها، تعلن الغرفة التجارية العربية الفرنسية عن عزمها، أكثر من أي وقت مضى، على مواصلة سعيها لتحقيق الهدف التي بنيت من اجله ألا وهو التقريب بين الأفراد والأشخاص، بين الشرق والغرب من خلال تعزيز النمو المشترك.

وبالمناسبة يشرفني دعوتكم في ١٥ مارس ٢٠٢٣ للمشاركة بالنسخة الجديدة من منتدى فرنسا والدول العربية الذي تنظمه الغرفة بالاشتراك مع اتحاد الغرف العربية، والدول العربية الـ ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومنظمة أرباب العمل الفرنسية، والمنظمة الفرنسية للشركات المتوسطة والصغيرة، ومنظمة بيزنس فرانس. إنها المناسبة التي يمكننا التأكيد فيها على أهمية العالم العربي بالنسبة لفرنسا والفرصة المناسبة لاستكشاف الفرص الواعدة وعقد الشراكات بين الشركات العربية والفرنسية.

لا تنسوا هذا الموعد الهام.

فانسان رينا
رئيس الغرفة

السفراء العرب الجدد في فرنسا

بعد لقائه سفير الكويت الجديد لدى فرنسا، سعادة السيد محمد الجديعي، واصل الرئيس رينا لقائاته بالسفراء العرب الجدد الذين وصلوا هذا الصيف، وقام بزيارة سفير السودان الجديد، سعادة السيد خالد محمد فرح الفحل. وسيلتقي في الأسابيع المقبلة مع سعادة السيد وديع البطي سفير جمهورية العراق، وسعادة السيد سعيد موسي سفير جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، وسعادة السيد محمد عبد الغفار سفير مملكة البحرين.

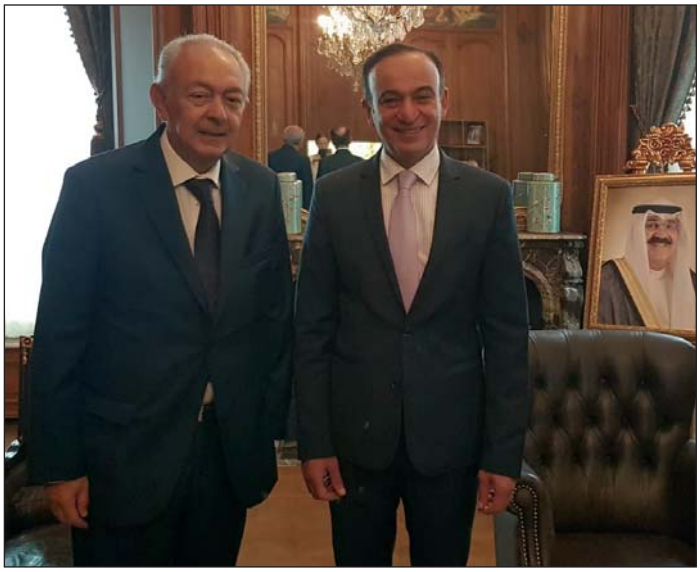

الرئيس فانسان رينا مع سعادة السيد محمد الجديعي
سفير الكويت الجديد لدى فرنسا.

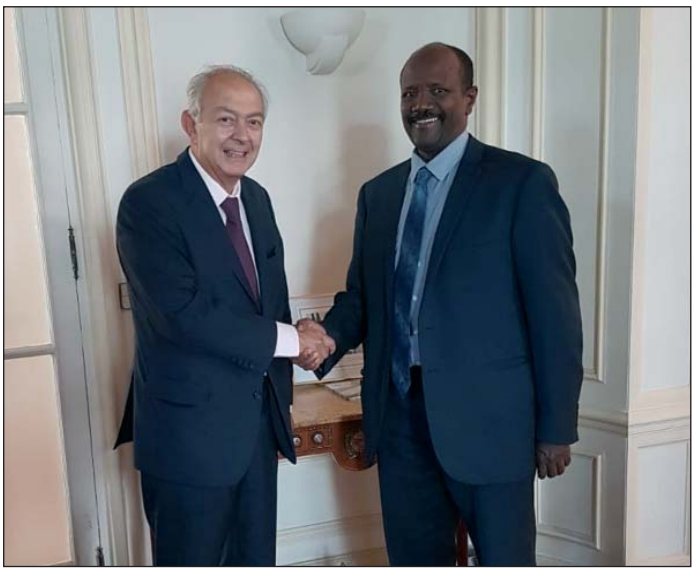

الرئيس فانسان رينا مع سعادة السيد خالد محمد فرح الفحل
سفير السودان الجديد لدى فرنسا.

Nos partenaires 2022

Stratégiques: VEOLIA, transdev the mobility company
Gold: antea group
Silver: Cabinet MERLIN Groupe MERLIN

المملكة العربية السعودية : عصر التغيير

مقابلة مع سعادة سفير المملكة العربية السعودية لدى فرنسا السيد فهد الرويلي والسيد لودوفيك بوي السفير الفرنسي لدى المملكة العربية السعودية

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً فاعلاً على الساحة الدولية، فهي الدولة العربية الوحيدة العضو في مجموعة العشرين بالإضافة إلى عضويتها في منظمة التجارة الدولية ومنظمة الدول المصدر للبترول. مهد الإسلام، وأرض الحرمين الشريفين ،المملكةالعربية السعودية هي عضو بارز في منظمة التعاون الاسلامي وفي مجلس التعاون الخليجي، وهي قوة إقليمية أساسية للتوازن والسلام والاستقرار في المنطقة. على الصعيد الاقتصادي، تملك اكبر قوة اقتصادية عربية في صناديقها السيادية حوالي ٥٠٠ مليار دولار أميركي وتختزن أراضيها ١٧ بالمئة من الاحتياطي العالمي المؤكد للبترول وهي تصنف في المرتبة السادسة في العالم باحتياطي الغاز الطبيعي. حسن تصنيف اقتصادها من قبل الوكالات العالمية يوفر لها إمكانية دخول أسواق رأس المال الدولية بسهولة لتمويل اقتصادها وتنفيذ مشاريعها.

بمباركة من والده الملك سلمان، تبنى ولي العهد ورئيس الوزراء، محمد بن سلمان، منذ توليه زمام الأمور خطة شاملة لتحديث المملكة وإعادة هيكلة اقتصادها لتحضيره لمرحلة ما بعد النفط وضمان انتقاله إلى نموذج للتنمية الاقتصادية، أكثر ليبرالية، وأكثر انفتاحاً على العالم، يوفر فرص العمل للشباب ويضاعف ثروات البلاد.

وبمناسبة الذكرى الـ ٩٢ لنشأة المملكة، الذي تم الاحتفال به في ٢٣ سبتمبر، كان لنا شرف الاجتماع مع سعادة سفير المملكة العربية السعودية في فرنسا، السيد فهد الرويلي ونظيره الفرنسي لدى المملكة سعادة السفير لودوفيك بويّ، لإلقاء نظرة متقاطعة حول أهمية وعمق التحولات الجديدة في المملكة وحول علاقاتها المميزة مع فرنسا، وعن أهمية الاقتصاد السعودي ودوره كعامل للنمو بالنسبة للشركات الفرنسية.

سفير المملكة العربية السعودية في فرنسا، السيد فهد الرويلي والسفير الفرنسي لدى المملكة سعادة السفير لودوفيك بويّ

معالي السفير، مع تبني رؤية ٢٠٣٠، تعيش المملكة العربية السعودية مرحلة تغيير وانفتاح وصفها البعض بأنها جريئة. ما الذي تغيّر منذ وصول ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى السلطة؟

منذ تولي ولي العهد ورئيس الوزراء، محمد بن سلمان، زمام الأمور تبنت المملكة إستراتيجية تنمية جديدة تعرف برؤية ٢٠٣٠. هذه الإستراتيجية، التي نحتفل بالسنة السادسة على بداية تنفيذها، أحدثت بالفعل عدداً كبيراً من التغييرات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي.

فعلى الصعيد الاجتماعي تحقق رؤية ٢٠٣٠ تحولاً كبيراً حيث تضع في صلب أولوياتها قطاعي التعليم والتدريب لكي توفر للشباب مساراً يفتح له أفاقاً جديدة واسعة، لقد بات نظامنا التعليمي مفتوحاً على كافة الاختصاصات ويفسح المجال للطلاب السعوديين متابعة العديد من التخصصات الفنية مثل الموسيقى والسينما والفنون الإبداعية والى ما ذلك ... بالنسبة للمرأة، تولي رؤية ٢٠٣٠ المرأة السعودية اهمية خاصة عبر منحها فرصة المشاركة بشكل أوسع في مسار التنمية و تعزيز دورها وموقعها وتعديل بعض الممارسات الاجتماعية يشكل يسمح المزيد من التقدم. وأخيرًا، تولي رؤية ٢٠٣٠ اهتمامًا خاصًا ببعض القطاعات التي كانت منسية أو مهملة في الماضي كالصناعة الترفيهية وإقامة المهرجانات الموسيقية واللقاءات الرياضة وقطاعات أخرى مثل قطاع السياحة الذي لم يكن متوفراً كفاية في السعودية باستثناء السياحة الدينية. اليوم تمنح المملكة التأشيرات السياحية لمدة سنة كاملة ويمكن التقدم بطلب الحصول عليها عبر الإنترنت أو حتى على المطارات.

المملكة العربية السعودية بلد كبير. له تاريخه، وثقافته، وحضارتة المعروفة ويغتني بالثروات الطبيعية وبالطاقات البشرية، وهي عازمة على تطوير كل هذه الطاقات من أجل ضمان الرفاهية لجميع أفراد سكانها.

ما الذي دفع المملكة للشروع في هذا التغيير؟

بكل بساطة الاحتياجات الجديدة للبلاد وعزم المملكة على الاجابة للمتطلبات الجدديدة. نريد تنويع اقتصادنا ووضعه على طريق التنمية المستدامة لجعله أقل اعتمادًا على النفط، كما نريد تطوير مواردنا وإطلاق القوى الحية في مجتمعنا واستغلال الإمكانات والطاقات التي تفتخر بها المملكة. فكما تعلم، ٧٠ بالمئة من سكان المملكة هم من الشباب المتعلمين. تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى توفير سبل النجاح لهذا الشباب والفرص لتحقيق طموحاته. لدينا عدد كبير من الشباب يتابعون، بفضل المنح الدراسية الحكومية، تخصصاتهم في الجامعات العالمية الكبرى: في فرنسا، والولايات المتحدة، والصين، واليابان، وعواصم كثيرة في العالم. نريد أن نمنح هؤلاء الشباب فرصة تحقيق طموحاتهم في بلدهم.

كيف كان استقبال الشباب لهذا التغيير؟

بشكل إيجابي جدا. لقد فوجئ العديد من زوار المملكة بالتفاؤل الكبير الذي يسود الشباب السعودي اليوم والذي يتم التعبير عنه في كافة البلاد وعلى جميع المستويات. عدد كبير من الشباب، من المتخصصين وحملة الشهادات، في الخارج أخذ يسلك طريق العودة للاستثمار في شركات ناشئة او صغيرة بلغ عددها اكثر من ٨٩٠ الف هذه السنة، ٤٥ بالمئة منها أطلقتها فتيات. وبالطبع تولي الحكومة اهتمامًا خاصًا بهذه الديناميكية من خلال منحها المساعدات

والتسهيلات لمساعدة هؤلاء الشباب، رواد الأعمال الجدد، الذين يساهمون بشكل فعال في تنمية البلاد وفي خلق العديد من فرص العمل.

أشاد مؤخراً صندوق النقد الدولي بالإصلاحات التي قامت بها المملكة وبإدارتها النموذجية للموازنة. ما هي آفاق الاقتصاد السعودي، وما هي المخاطر التي قد يخشاها؟

تهدف خطتنا التنموية إلى تحرير اقتصادنا وجعله أقل اعتمادًا على النفط واكثر استدامة وجعله اخضراً، ولهذه الغاية، تم إعداد الميزانيات والتمويل لتطوير قطاعات عديدة كاملة من اقتصادنا، لاسيما قطاعات السياحة والطاقة المتجددة والصناعة الزراعية وصناعة الأدوية والصناعات التحويلية وغيرها. المملكة العربية السعودية تقوم اليوم بتصنيع السيارات الكهربائية. وقد أعلن سمو ولي العهد مؤخراً عن الإستراتيجية الصناعية للملكة. التمويل متوفر لكل المشاريع المعلنة في الرؤية ٢٠٣٠ والأشغال قائمة لتنفيذ كامل خططها التنموية. لقد أدخلت الحكومة، منذ فترة، نظام ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥ بالمئة مما سيزيد من إيرادات الدولة ويساهم في الوقت ذاته في مكافحة الاحتباس الحراري عبر التخفيف من استهلاك بعض المنتجات.

العالم يتغير، ونحن نعمل على مواكبة هذه التغييرات والتكيف معها. قطاعات عديدة لم تكن موجودة قبل سنوات نراها اليوم تنمو وتزدهر. لذا فإن آفاق الاقتصاد السعودي جيدة ومطمأنة للغاية لان الاقتصاد السعودي يسير على أسس متينة توفر تنمية مستدامة. وبحسب التقرير الاخير لمنظمة الامم المتحدة للتنمية البشرية، الذي تم نشره في شهر سبتمبر الماضي، تصنف المملكة في لائحة الدول التي حققت نسبة نمو عالية في هذا المجال وتحتل فيه المرتبة ٣٥ بين ١٩١ دولة. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في المملكة إلى ٧,٦ بالمئة بنهاية هذا العام.

تعتمد رؤية ٢٠٣٠ بشكل كبيراً على القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع هذين القطاعين؟

تبنت الحكومة إستراتيجية تسعى لتشجيع القطاع الخاص ولخصخصة عدد كبير من القطاعات الاقتصادية. على سبيل المثال، لقد تم إدراج، منذ فترة، جزء من أرامكو في البورصة. وسوف نتابع هذا المسار ونعمل على خصخصة قطاعات أخرى تشرف عليها الدولة، مثل الخدمات الصحية ووسائل النقل العام أو بعض المدارس والجامعات الكبرى... ومن الواضح أننا سنقوم، في نفس الوقت، بمسؤولية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنظيم هذه الخدمات والقطاعات قبل تخصيصها. تشجع المملكة القطاع الخاص من خلال منحه المساعدات المالية، والتسهيلات الإدارية عبر مكافحة البيروقراطية. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، لا بد للإشارة أولا انه تم تصنيف المملكة في طليعة الدول التي ادخلت تحسينات كبيرة في هذا المجال. لدينا قوانين جديدة في مجال الاستثمارات، والنظام المصرفي، والشفافية في المناقصات، ونظام لتسوية النزاعات... وكلها عوامل حقيقية لجذب الاستثمار الأجنبي.

العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية قديمة، ومتينة، ومكثفة. كيف تقيمون اليوم هذه العلاقات بين البلدين ؟

العلاقات بين فرنسا والمملكة جيدة وممتازة والشراكة الإستراتيجية بين البلدين تغطي ميادين ومجالات واسعة، من بينها الميادين الساسية، والثقافية والاقتصادية ، والأمنية. لقد قام الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في نهاية العام الماضي، بزيارة رسمية للمملكة ، وفي أواخر شهر آب الماضي استقبلت فرنسا ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. واللقاءات والزيارات على المستوى الوزاري وعلى مستوى رجال الاعمال كثيرة و تجري بشكل مستمر.

هل يوجد تقارب في وجهات النظر حول القضايا الرئيسية التي تؤثر على المنطقة؟

من المسلم به أننا لسنا دولتين مجاورتين، لكننا في تبعية المجاورة، الأمر الذي

يفرض علينا توحيد جهودنا وتنشيط التعاون بيننا لأن العديد من الملفات تدعوا إلى هذا التعاون. نحن نعمل معًا يدا بيد لإيجاد حلول لكافة المشاكل التي تؤثر على الاستقرار والسلام في هذه المنطقة مع الحفاظ على مصالح الجميع.

كيف يمكن وصف التعاون الفرنسي السعودي، هل يمكن تحسينه وعلى أي خط ؟

تعاوننا مع فرنسا يتطور بسرعة كبيرة وشراكتنا الإستراتيجية تعمل بشكل رائع بفضل أصدقائنا في فرنسا والجهود التي نبذلها في إطار رؤية ٢٠٣٠ لتطوير هذا التعاون. في إطار برنامج التنمية التي تبنته المملكة، نسعى ليس فقط للتبادل التجاري وإنما لإقامة شراكات طويلة الأمد مربحة للجانبين. بالطبع نواصل تكثيف التبادل التجاري واستيراد البضائع الفرنسية، خاصة الأدوية والمنتجات الغذائية والمنتجات والسلع الاستهلاكية الأخرى، لكننا نسعى لإقامة شراكات طويلة الأمد. لنا تجربة في مجال الشراكات المستقرة والدائمة والطويلة الأمد مع بعض الشركات الفرنسية في قطاع البترول والبترو كيمائيات ونرغب في توسيع هذه التجربة لتشمل مجالات أخرى، ولاسيما قطاعات مثل صناعة الأدوية، والصناعة الغذائية.

تحتل المملكة العربية السعودية موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا على مفترق الطرق البحرية التي تربط القارات الثلاث، وهي تتمتع بنمو سكاني سريع وتحتضن نسبة عالية من الشباب والمتعلمين بين سكانها، وتتمتع باستقرار سياسي وامني وبنسبة ازدهار قوية، لذلك ترغب المملكة ببناء شراكات طويلة الأمد لان هذا النوع من الشراكة مع أصدقائنا الفرنسيين ينجح بشكل جّيد عادةً.

وإذا بقي هناك هامش للتحسين أين ترونه؟

كما سبق وقلت، التعاون بين فرنسا والمملكة العربية السعودية واسع وغني جدًا. لكن العالم ينمو ويتطور ويتطلب التكيف المستمر. هناك الكثير من الطاقات في المملكة العربية السعودية، ومن ناحية أخرى تعتبر فرنسا من بين الدول الرائدة في العديد من المجالات بما في ذلك الطاقة المتجددة، والطاقة الخضراء، والطاقة النووية المدنية، والسياحة، والتعليم، والتدريب، والإنترنت، والتكنولوجيا المالية، والى ما هنالك ونحن بحاجة لتكثيف التعاون في كافة هذه الميادين. من ناحية أخرى، لدينا إمكانات كبيرة في صناعة العطور بالاضافة الى قطاعات الأزياء والملابس والموضة، يمكن التعاون على تطويرها وتجدر الإشارة انه تم إنشاء منذ فترة لجنة فرنسية سعودية للموضة بدأت مجال

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

للتعاون مع كبار بيوت الازياء. إذاً هناك العديد من المجالات التي يمكن أن نتعاون على تطويرها.

ما يمكنك قوله للشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة لتشجيعهم على الاستثمار في المملكة للاستفادة من ديناميكية النمو المتوفرة فيها؟

أدعو جميع الأصدقاء الفرنسيين لزيارة المملكة. زيارة سياحية وثقافية أولا، وسيكتشفون خلالها بأنفسهم التفاؤل الذي يسود المملكة والديناميكية التي تعم كافة قطاعاتها. تتمتع المنتجات الفرنسية في المملكة بسمعة عالية ومنتجاتها بالجودة، والعلامة التجارية الفرنسية موضع تقدير مميز، والخبرة الفرنسية مشهود لها. فعلى الشركات الفرنسية أن تستغل هذه الميزات وتكثف وجودها في السوق السعودي. المنافسة شديدة بالتأكيد، لكن الخبرة، والجودة، والنوعية، تميل كفة الميزان لصالح الشركات الفرنسية.

ستستضيف المملكة العربية السعودية دورة الألعاب الآسيوية الشتوية. ألا يتعارض هذا مع طموح السعودية بان تلعب دوراً رائداً في حماية البيئة ومكافحة الاحتباس الحراري؟

نحن من مؤسسي مؤتمر باريس للمناخ مع فرنسا. ونتائج التغير المناخي نعيشها في المملكة مثل باقي الدول الأخرى. لذلك تولي رؤية ٢٠٣٠ اهتمامًا خاصًا بالبيئة وبحماية المناخ وبالتنمية المستدامة وبكافة النظم البيئية بشكل عام. اهتمامنا بهذه القضايا دفعنا إلى تطوير الطاقات المتجددة بشكل مكثف. أكبر مشروع لتطوير الطاقات المتجددة في الشرق الأوسط تم تنفيذه في المملكة، وأكبر مزرعة رياح تم بناؤها بالتعاون مع عدة شركات عالمية كبيرة بما فيها مجموعة أو دي إف الفرنسية في منطقة الجوف في شمال المملكة. تعتبر الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر، ومصادر الطاقة النظيفة الأخرى من ضمن أولوياتنا وتحتل مكان هاماً في مشروعنا التنموي. لذلك قبولنا بتنظيم الألعاب الآسيوية لن يكون على حساب أولوياتنا بحماية البيئة والمناخ، ولن يتم القيام بأي عمل يتعارض مع أولوياتنا المناخية.

حول ترشيح المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض إكسبو العالمي ٢٠٣٠، هل يمكن أن تفيدنا ببعض المعلومات؟

لقد تقدمنا بالفعل بطلب الترشيح لاستضافة المعرض العالمي لعام ٢٠٣٠ وتلقينا الدعم من قبل العديد من أصدقائنا، وبالطبع من أصدقائنا في فرنسا، ونأمل أن يتم اختيار المملكة لاستضافة هذا الحدث العالمي الذي نرغب بتنظيمه تحت شعار ـ عصر التغيير: قيادة العالم نحو غد أفضل ... ـ ولا اخفي عليك بأن الفوز باستضافة هذا المعرض سيكون بالنسبة لنا بمثابة تتويج لكافة المشاريع التي تم تنفيذها في إطار رؤية ٢٠٣٠ والمناسبة للتأكيد على عزمنا على الاستمرار في هذا المسار.

كيف تقيمون اليوم عمل الغرفة التجارية العربية الفرنسية ؟

أقدر جهود الغرفة لتعزيز المبادلات بين فرنسا والدول العربية، على وجه الخصوص مع المملكة. ولا اخفي بأنني غالباً ما أقوم بإلغاء أو تأجيل بعض المواعيد للمشاركة في أنشطة الغرفة. نحن ندعم عمل الغرفة وعمل رئيسها السيد فانسان رينا وأمينها العام السيد عبد الحكيم الخليفة، وهو سعودي كما تعلمون. الغرفة هي بمثابة شريك لنا وسوف نتعاون ولا شك لتحقيق أشياء كثيرة.

سعادة السفير الفرنسي لدى المملكة السيد لودوفيك بويّ

الدور الريادي للمملكة العربية السعودية في المحافظة على الأمن والاستقرار والتوازن في منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه اقتصادها كمحرك للنمو للاقتصاد الفرنسي، أدى الى رفع تصنيف العلاقات بين فرنسا والمملكة العربية السعودية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية وتتويجها بالشريك المرجعي. كيف يتم ترجمة هذا التصنيف عمليًا؟

عملياً، يؤدي هذا التصنيف إلى تكثيف الحوار، والمشاورات، واللقاءات بين رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، وصاحب السمو الملكي ولي العهد ورئيس الوزراء في المملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان. لقد انتهت السنة الماضية بالزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى جدة في الرابع من شهر ديسمبر. هذه الزيارة التي كانت منتظرة، كانت بالفعل ناجحة من جميع النواحي. فقد سمحت بعقد لقاء مباشر بين الرئيس الفرنسي وولي العهد، استمر قرابة الثلاث ساعات، ركز فيها الطرفان على تعزيز العلاقات الثنائية ومناقشة الوضع الجيوسياسي الإقليمي. وخلال هذه الزيارة تم توقيع العديد من الاتفاقات بين الحكومتين في قطاعات السياحة، والثقافة، والاقتصاد الرقمي، والفضاء. كما أكدت هذه الزيارة على جودة، وكثافة العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال عقد منتدى الأعمال الفرنسي السعودي الذي ضم حوالي أربع مئة مشارك من بينهم مئة وخمسين ممثلاً عن الشركات الفرنسية. وفي الآونة الأخيرة، كانت زيارة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى باريس في ٢٨ يوليو / تموز ناجحة للغاية. أكد فيها الرئيس ماكرون وولي العهد خلال لقائهما الثنائي، على رغبتهما المشتركة في تعزيز الشراكة الإستراتيجية بين البلدين في جميع الميادين. فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً، تم الاتفاق على متابعة عمل اللجنة المشتركة، برئاسة أوليفييه بيخت، الوزير الجديد المفوض للتجارة الخارجية والجاذبية الفرنسية، ونظيره السعودي وزير الاستثمار، خالد الفالح، الذي يهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين. وعقد الوزيران، بالفعل، أول لقاء لهما في باريس خلال زيارة ولي العهد.

المبادلات التجارية بين فرنسا والسعودية، على الرغم من نموها بنسبة ٢٥بالمئة عام ٢٠٢١، ليست على مستوى العلاقات بين البلدين. فقد تقلصت حصة فرنسا في السوق السعودي على مدى العقود لتستقر عند ما يقرب الـ٣ بالمئة وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لحصة أميركا أو الصين في هذا السوق ؟ لماذا لا يثير العرض الفرنسي المزيد من الطلب ؟

بالنسبة لعام ٢٠٢١، ووفقًا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودية، تعتبر فرنسا الدولة الموردة الثامنة للمملكة حيث بلغت حصتها السوقية ٣,٤بالمئة

وقيمة البضائع المصدرة ٤,٢ مليار دولار أمريكي. حصة فرنسا السوقية في المملكة انخفضت بشكل طفيف مقداره ٠,٦ نقطة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٠,٧ نقطة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١. كما ان حصة فرنسا في السوق السعودي هي أكبر من حصتها في التجارة العالمية للسلع : ففي عام ٢٠٢١، بلغ إجمالي الصادرات الفرنسية نسبة ٢,٦ بالمئة من الصادرات العالمية. وبالتالي، فإن إقبال السوق السعودي على المنتجات الفرنسية حقيقي وفعلي من حيث الكمية والنوعية، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالسلع ذات القيمة المضافة والتكنولوجية العالية، مثل الطائرات، ومعدات النقل، والسلع الفاخرة (الملابس، والمجوهرات...)، والمنتجات والمعدات الصحية (المصل والأدوية ...)، وحتى السلع الاستهلاكية الوسيطة كالمنتجات الغذائية المصنعة والمنتجات المخصصة للبيع بالتجزئة.

ينتقد البعض الشركات الفرنسية لتركيزها على رفع حصصها السوقية بدلاً من التفكير في إبرام شراكات طويلة الأمد مربحة للجانبين. ما هو تعليقكم ؟

هذه المنظورة لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، لأن غالبية الشركات الفرنسية المتواجدة في المملكة العربية السعودية تعمل جنبًا إلى جنب مع شركائها السعوديين، سواء في مشاريع مشتركة أو من خلال عقود تجارية للاستيراد والتصدير أو من خلال علاقات ثنائية تجمع بين مورد ووكيل. علاوة على ذلك، هناك العديد من الشراكات طويلة الأمد بين بلدينا، على سبيل المثال لا الحصر، شركة توتال إنيرجي مرطبة بشراكة طويلة الأمد مع شركة أرامكو وهي من بين اكبر المستثمرين الأجانب في المملكة. قيمة الاستثمارات الفرنسية في السعودية تتعدى الثلاث مليارات دولار، وهي تساهم في توظيف أكثر من ثلاثين ألف شخص، غالبيتهم من السعوديين.

رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي تقوم على برنامج طموح يشمل كافة القطاعات. ما هي القطاعات التي تسمح للخبرات الفرنسية بالفوز أمام المنافسة؟

تساهم العديد من الشركات الفرنسية في تنفيذ وبناء الكثير من المشاريع الإنمائية المهمة والضخمة في المملكة العربية السعودية لاسيما في قطاعات الطاقة والمياه ومعالجة النفايات والنقل والطيران والبناء. وهي تتمتع بموقع جيد وبشكل خاص في مجال الطاقات المتجددة، من بين هذه الشركات، وعلى سبيل المثال ،أو دي إف، وإنجي، وتوتال إنيرجي. وفي قطاع المياه هناك فيوليا، وسويز، وسور، وهي قطاعات يتم تطويرها ضمن برامج وطنية طموحة جدًا ويتم تنفيذها في إطار الاستثمارات الخاصة. برنامج التنويع الاقتصادي الذي تبنته المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ يوفر ولا شك للشركات الفرنسية فرصًا جديدة في قطاعات السياحة والثقافة والتكنولوجيا العالية والتقنيات الجديدة. والعديد من الشركات الفرنسية تسعى للاستفادة من هذه الفرص وبشكل متزايد لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتمتع بخبرات عالية في هذه الميادين.

تستقطب المشاريع الكبيرة شركات لا تملك احياناً القدرة الكافية للفوز بها وتفوت عليها بذلك الفرص في قطاعات أخرى مربحة (كالتجارة وبيع السلع الاستهلاكية).

فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى (نيوم، البحر الأحمر، القدية، الدرعية، العلا ...)، سيقوم الصندوق العام للاستثمارات بتمويل أعمال البنى التحتية الأساسية، والمطارات، والاوتوستردادات، والجسور، وطرق الوصول إلى كافة المنشئات المختلفة. وسيتم إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال مناقصات لتطوير بعض القطاعات العامة المدرة للدخل (كهرباء، مياه، نفايات، اتصالات). العديد من الشركات الفرنسية، على صعيد المجموعات الكبيرة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة، تشارك في بناء وإدارة بعض المنشآت الجديدة، كمجمعات الإقامة والسكن والمطاعم، وأماكن الترفيه والتسلية، والأماكن الثقافية والمناطق التجارية. يهدف كل مشروع من هذه المشاريع إلى استخدام التقنيات الأكثر ابتكارًا، لاسيما التقنيات الخاصة بحماية البيئة والحد من التأثيرات المناخية.

هل أصبح مناخ الأعمال في المملكة أكثر ملائمة للمستثمرين الأجانب وخاصة للفرنسيين بعد الإصلاحات التي تم إجراؤها ضمن رؤية ٢٠٣٠؟

تعمل السلطات السعودية على تحسين بيئة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وعلى تعزيز الاستثمار المحلي. يبدو أن هذه السياسة بدأت تجني ثمارها تدريجياً، على الرغم من أن معظم الاستثمارات الخاصة تنصب حاليًا في قطاع الطاقة.

تختار الشركات الفرنسية بشكل متزايد سوق المملكة العربية السعودية و يتوافد المستثمرون الفرنسيون بكثرة إليه إما من خلال شريك سعودي أو بشكل مباشر من خلال إنشاء هيكلة قانونية خاصة. لكن الجاذبية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية لا تعتمد فقط على المشاريع الكبرى أو على حجم الميزانيات المخصصة لهذه المشاريع، وإنما على قدرتها على متابعة الإصلاحات الخاصة ببيئة الأعمال حيث لا تزال هوامش التقدم كبيرة، وينتظر المستثمرون الفرنسيون أو غيرهم إملائها.

وبحسب بيانات لجنة منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، شهدت المملكة العربية السعوديات عام ٢٠٢١ زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها بنسبة ٢٥٢ بالمئة بلغت قيمتها ١٩ مليار دولار أمريكي مقابل ٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠. وبالنسبة للناتج المحلي زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بنسبة ٢,٣ بالمئة عام ٢٠٢١ مقابل ٠,٨ بالمئة عام ٢٠٢٠.

ما هي الإجراءات التي توفرها السفارة الفرنسية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ومواكبتها للتعرف على السوق السعودي بشكل أفضل والاستقرار فيه؟

الشركات الفرنسية متواجدة في كافة القطاعات الاقتصادية السعودية. مقاربتنا للسوق السعودي تسلك النهج الذي يسلكه فريق فرنسا بأكمله وهو تكثيف تواجدنا في القطاعات والميادين والفرص التي توفرها المملكة العربية السعودية الجديدة : قطاعات الصناعة الثقافية والإبداعية، وقطاعات السياحة، والرياضة، والثقافة، والتكنولوجيا، والنقل، والطاقة الخضراء، والصناعة ٤,٠ والفضاء: وكلها قطاعات ذات الأولوية لرؤية ٢٠٣٠ وتوفر للشركات الصغيرة والمتوسطة الفرصة لابراز المهارات والخبرات التي تؤهلها لإبرام الشراكات طويلة الأمد.

من ناحية أخرى وعلى صعيد التصدير تعمل منظمة بيزنس فرانس على تقصي الفرص وعلى تعزيز العلاقات مع النسيج الاقتصادي المحلي، مع أصحاب القرار ومدراء المشاريع، في هدف مواكبة الشركات الفرنسية الناشئة والشركات المتوسطة والصغيرة وتوفير لها أفضل الشروط ومساعدتها على تقديم العروض المناسبة. فالهدف هو إنجاح شركاتنا ومساعدتها على تكثيف ومضاعفة شراكاتها مع أصحاب القرار السعوديين.

على مستوى الاستثمار، نعمل على الترويج لفرنسا ولأقاليمها بهدف تعزيز جاذبيتها وجرّ المزيد من الاستثمارات السعودية إليها. كما يقوم خبراؤنا ضمن فريق بيزنس فرانس السعودية بمواكبة الشركات الفرنسية في إطار صيغة توفر ثلاثة أنواع من الخدمات تبدأ بتقديم دراسة للسوق السعودي أو - بانوراما للسوق - تتيح للشركات الإلمام بالفرص المتوفرة. وبما أن الكثير من المعلومات حول السوق السعودي متوفرة باللغة العربية تقوم بيزنس فرانس بترجمتها وتضعها في متناول الشركات الصغيرة والمتوسطة. من ناحية ثانية توفر بيزنس فرانس فرصة اختبار للعرض التي تنوي الشركة ترويجه أو تقديمه دون الحاجة المسبقة للسفر، وتقوم بعرضه على بعض الجهات المعنية التي يتم اختيارها عادة.

أخيرًا، تسعى بيزنس فرانس لتنظيم التظاهرات والندوات وتوفير المواعيد مع مديري المشتريات وتنظم بعثات استكشافية، بالإضافة إلى البعثات القطاعية التي تنظمها اللجنة الفرنسية العربية التابعة لمنظمة أرباب العمل التي يرأسها لوران جيرمان، الرئيس التنفيذي لشركة إيجيس، بالتنسيق مع السفارة الفرنسية.

لا شك بانه من الضروري لكل شركة ترغب بدراسة واكتشاف السوق السعودي التخطيط لعدة رحلات لتوفير أفضل الفرص لنجاح تمركزها فيه. السعوديون يحبون العلاقات الإنسانية ويفضلون اللقاءات الشخصية وجهاً لوجه. فريق عملنا في الرياض، وجدة، يوفر متابعة الاتصال للعديد من الشركات الفرنسية الصغيرة. وفريق فرنسا للتصدير يعرض العديد من الخدمات وكذلك رئيس مجلس الأعمال السعودي الفرنسي، الدكتور محمد بن لادن، الذي لا يبخل بتقديم كل خبراته ونصائحه ويضعها في خدمة الشركات الفرنسية الراغبة بالعمل في المملكة العربية السعودية.

تستفيد فرنسا بقدر وافر من التعاطف والشغف في المنطقة، وتثير الثقافة الفرنسية الفضول والإعجاب. كيف يمكن للشركات الاستفادة من ذلك؟

يمكن للشركات الفرنسية المتواجدة في المملكة الاستفادة من التظاهرات الثقافية العديدة التي تنظمها السفارة الفرنسية (الموسيقى، البحوث، الآثار، الفن، إلخ) والتي تستقطب جمهور سعودي واسع. كما بإمكانها المشاركة بعدد كبير من التظاهرات الاقتصادية التي يتم تنظيمها في مختلف أنحاء المملكة للترويج لنشاطها ولمنتجاتها وإلقاء الضوء عليها.

تسعى فرنسا إلى جذب الاستثمارات السعودية من خلال صندوقها السيادي أو عبر الاستثمار المباشر في قطاعها الخاص. كيف تتطور هذه الاستثمارات وما هي الآفاق؟

أعتمد الصندوق السيادي السعودي في الفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢٠، إستراتيجية للاستثمار المالي في الشركات الفرنسية والاوروبية غير المدرجة في البورصة وخصص لها قيمة ٢ مليار دولار. هذه الإستراتيجية أدت فيما بعد إلى إنشاء الشركة السعودية الفرنسية القابضة، وهي شركة خاضعة للقانون الفرنسي، وتعمل على تنفيذ هذا البرنامج.

قيمة الاستثمارات السعودية في فرنسا لا تزال ضئيلة (٦٠٠ مليون دولار أمريكي)، مقارنة باستثمارات بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، قطر) وهي تستثمر في قطاعات العقار والأبنية السكنية والفنادق.

نحن نطمح ونعمل على تعزيز تواجد الشركات الفرنسية في كافة القطاعات الاقتصادية السعودية ونواكب شركائنا السعوديين والمؤسسات والشركات الخاصة لتعريفهم على فرص الاستثمار في الاقتصاد الفرنسي وفي القطاعات الإستراتيجية كالشركات الناشئة في مجال الرقميات والصناعات المستقبلية. فرنسا هي بلد واعد للاستثمار وجاذبية الاقتصاد الفرنسي تزداد بشكل مستمر. وبحسب مؤشر إرنيست إند يونغ تصدرت فرنسا الدول الأوروبية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠٢١ واحتفظت بمركزها الطليعي الأول من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المعلنة ووسعت الفجوة التي تفصلها مع أهم المنافسين لها.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

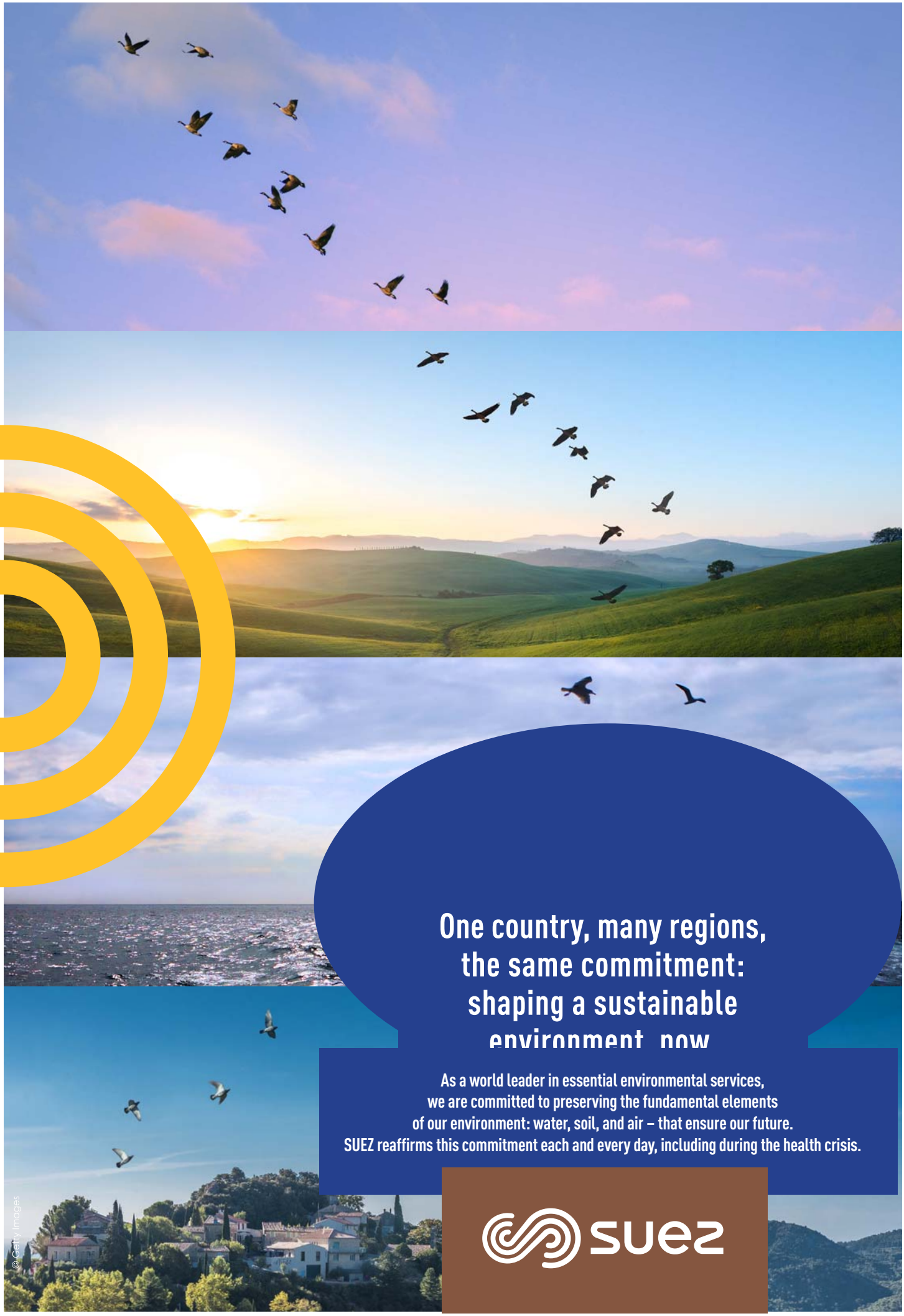

One country, many regions, the same commitment: shaping a sustainable environment now

As a world leader in essential environmental services,
we are committed to preserving the fundamental elements
of our environment: water, soil, and air – that ensure our future.
SUEZ reaffirms this commitment each and every day, including during the health crisis.

suez

© Getty Images

مقابلة مع السيد ميشيل بيساك

رئيس غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية

تتسم العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر بالشغف والواقعية. وإذا كان ثقل التاريخ يعود غالباً عند استعراض العلاقات السياسية والدبلوماسية، يفرض الواقع نفسه على مستوى الأعمال والعلاقات التجارية والاقتصادية ويدفع باستمرار إلى تطوير المبادلات التجارية بين البلدين. من حوالي ٧ مليار يورو عام ٢٠٢٠ ارتفع حجم التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر إلى ما يقرب ٨ مليارات يورو عام ٢٠٢١. ومن يونيو ٢٠٢١ إلى مايو ٢٠٢٢، صدّرت فرنسا بقيمته ٣,٦ مليار يورو من البضائع إلى الجزائر، مقابل ٤,٩ يورو خلال عام ٢٠١٩ بأكمله. وعلى صعيد آخر تم إحصاء ٤٥٠ شركة فرنسية تعمل في الجزائر وتوظف ما لا يقل عن ٤٠ ألف عامل.

في وقت تتزايد فيه الضغوط الأمنية الإقليمية، وتتكاثر فيه المخاوف التي تثيرها الحرب بين روسيا وأوكرانيا والتوترات في بحر الصين، فضلاً عن الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأولية، وخاصة الحبوب والطاقة، قررت فرنسا والجزائر فتح صفحة جديدة من علاقاتهما الثنائية لإرساء أسس شراكة متجددة والعمل معاً على بناء مشاريع مستقبلية تتماشى مع تطلعات شعبهما.

الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر في شهر أغسطس/ آب الماضي والتي دامت ثلاثة أيام، كانت ولا شك ضرورية وهي تنخرط بالتأكيد في سياق العمل المشترك الذي يقوم به البلدان لاستعادة الثقة بينهما ولخلق اندفاعة جديدة لعلاقاتهما التاريخية.

في لقاء مع رئيس غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية، وافق السيد ميشيل بيساك الإجابة على أسئلتنا للعبير عن مشاعره وتزويدنا بتحليله على هذه الزيارة التي أفاضت عليها التعليقات على ضفتي المتوسط.

الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر والتي تزامنت مع الذكرى الستين لانتهاء الحرب وإعلان استقلال الجزائر، كان الهدف منها إعادة بناء علاقة سلمية. هل حققت هذه الزيارة أهدافها؟

كرجل أعمال فرنسي، وكرئيس لغرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية، أرحب بالطبع بالزيارة التي قام بها الرئيس ماكرون الى الجزائر وبالاستقبال الحافل الذي لقيّه من قبل نظيره الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. لست بمنصب يسمح لي بأن أقول إذا كانت هذه الزيارة قد نجحت في تحقيق أهدافهما أم لا، لكن أسمحوا لي أن أردد بعض الكلمات التي وجهها الرئيس تبون إلى نظيره الرئيس ماكرون أثناء توقيع إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة. والذي وصف بها هذه الزيارة بأنها كانت ضرورية ومفيدة. هذه العبارات تشير لوحدها عن نجاح هذه الزيارة وعن الديناميكية الايجابية الجديدة التي أرستها في العلاقات الثنائية بين البلدين. هذا ما يمكنني استخلاصه من هذه الزيارة.

الاتفاق على إنشاء لجنة مؤرخين مشتركة من أجل تسوية الخلافات ومواجهة الماضي بشجاعة، هل بإمكانه أن يكون لوحده العامل الأساسي لتوطيد العلاقات بشكل مستمر؟

أنا للأسف لست مختصًا في هذه المواضيع للإجابة على سؤالك بدقة ولكن أعتقد بأن أية مبادرة يمكنها أن تساهم في تجاوز العقبات وإعادة الثقة وبناء علاقة حميمة بين البلدين تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

قررت فرنسا والجزائر تعزيز مشاوراتهما السياسية من خلال إنشاء مجلس أعلى للتعاون على مستوى رؤساء الدول. هل يعكس هذا القرار معادلة جديدة للعلاقة الفرنسية الجزائرية تفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين؟

المجلس الأعلى للتعاون هو آلية جديدة تعزز كل الآليات السابقة الموجودة كاللجنة الحكومية الرفيعة المستوى، واللجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية. بالطبع نحن نرحب بالمجلس الجديد لأنه يعزز قنوات الاتصال ويوفر مساحة جديدة للحوار على مستوى الرؤساء، مما يساهم دون شك بحسن سير الأمور وفي الاتجاه الصحيح.

حصة فرنسا من السوق الجزائري تقارب الـ ١٠ بالمئة لكن المنافسة تبدو حادة بين فرنسا والدول الكبرى لاسيما الدول الآسيوية. الاتفاق على تشجيع الشراكات بين الشركات الفرنسية والجزائرية، لاسيما في قطاعات المستقبل، هل يمكنه أن يغيّر المعادلة ويدفع من جديد المبادلات الاقتصادية بين البلدين؟ ما الذي يجب عمله بشكل ملموس لتشجيع إبرام الشراكات؟

اسمحوا لي أن أذكركم بأن الشركات الفرنسية موجودة ومتواجدة في الجزائر منذ سنوات عديدة. وهي تعمل في قطاعات كثيرة ومتنوعة. في مجال الخدمات المصرفية والبنكية هناك سوسيتيه جنرال الجزائر، والبي إن بي باريبا الجزائر، وناتكسيس الجزائر. وفي قطاع التأمين نجد مجموعة أكسا الجزائر، وفي مجال صناعة الاغذية نجد مجموعة كاستيل ومصنّع الاجبان بيل ولاكتاليس. أما في قطاع المواصلات والنقل هناك ألستوم ـ سيتال ومجموعة رينو الجزائر ورينو للشاحنات. وفي مجال صناعة الأدوية والمعدات الطبية هناك مجموعة سانوفي، وبيير فابر، وإيبسن. في مجال الطاقة نجد توتال وإنجي، وفي قطاع السياحة هناك مجموعة أكور. بالإضافة إلى العشرات من الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في العديد من القطاعات الأخرى. كل هذه الشركات استثمرت في السوق الجزائري وأهلت اليد العاملة الجزائرية وطوّرت أنشطتها في الجزائر. ويبدو لي أنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار هذا الالتزام لأن العديد من البلدان التي أشرت إليها، تسعى فقط لإبرام الصفقات التجارية ولا تستثمر أرباحها في الجزائر.

من بين أولوياتنا في غرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية تشجيع ومواكبة كل المبادرات التي تسعى للاستثمار في الجزائر، لأن المبادلات التجارية وحدها لا تهمنا.

هل يمكن للسوق الجزائري أن يلعب دورًا في بناء فضاء متوسطي للتنمية والازدهار المشترك وان يكون المحرك الأساسي لتعزيز الشراكة بين أوروبا وإفريقيا ؟

نعم، بالطبع، الجزائر لديها بنية تحتية قوية وبنية لوجستية كبيرة ومتينة والسوق الجزائري يوفر عناصر إنتاج تنافسية للغاية. السوق الجزائري بحد ذاته مع ما يقارب الـ٤٣ مليون مستهلك يعتبر سوق كبير، ولكن من الضروري أيضًا أن تسعى الشركات المتواجدة في الجزائر لدخول الأسواق في الدول المجاورة، في ليبيا وتونس ومالي والنيجر وموريتانيا، والأسواق في الدول الإفريقية التي لا يزال فيها للجزائر ارتباط سياسي قوي والتي تبدو مهيأة لفتح أسواقها وعقد الشراكات. نحن في الغرفة نشجع الشركات الفرنسية المتواجدة في الجزائر على اتخاذ السوق المحلي الجزائري كبوابة للعبور إلى هذه الوجهات.

الوفد الفرنسي الذي رافق الرئيس إيمانويل ماكرون، كان يضم بالإضافة إلى الوزراء السبعة، العديد من رؤساء الشركات الناشئة والشركات الكبرى. ومع ذلك لم يتم الإعلان عن أي عقد. لماذا ؟

انا متفائل ...كل شيء في وقته سليم.

الشباب الجزائري معروف بنشاطه الكبير، لاسيما في القطاع الرقمي والتكنولوجيات الجديدة ويحتضن أكبر عدد من المتعلمين في القارة الأفريقية. خلال زيارته للجزائر تحدث الرئيس ماكرون عن تشجيع جيل فرنسي جزائري جديد في الاقتصاد. هل يمكن لهذا الجيل الجديد أن يصبح رأس الحربة لهذه الشراكة المتجددة؟ كيف؟ وتحت أية شروط ؟

الجيل الجديد من الشباب هو بالفعل جيل نشيط جداً، ليس في المجال الرقمي والتكنولوجيا الجديدة فقط بل في العديد من القطاعات. هذا الجيل يرسم مساره ويطور أعماله وفقًا لاهتماماته ومصالحه. الأمر متروك لنا لنكون قادرين على المنافسة، وعلى اقتراح المشاريع المبتكرة لكي نقدم له الفرص لعقد الشراكات المستدامة والمتوازنة والمفيدة لكافة الأطراف.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية وغرفة التجارة والصناعة الجزائرية الفرنسية بإمكانهما أن يلعبا دورًا مهمًا في تنشيط هذه الشراكة المتجددة. كيف يمكن أن يتم هذا التعاون؟ وعلى أية خلفية ؟

في الواقع، يجب أن نوحد جهودنا، أولا للعمل على إزالة كل الشكوك والمخاوف التي تُهبِط من عزم بعض الشركات عبر توفير لها كل المعطيات التي تسمح لها برسم صورة صحيحة عن السوق الجزائري وعن كل الفرص الواعدة التي يوفرها. ثانياً علينا تشجيع هذه الشركات على الاستفادة من الديناميكية الجديدة التي ولدتها هذه الزيارة والعلاقات الطيبة التي خلفتها. دورنا ككشافة هو دور أساسي وضروري لأننا نعمل على المدى الطويل. لذلك علينا أن نعمل لتوفير الدعم للشركات الجزائرية التي تواجه تحدي التنمية الصناعية، والترويج للمنتجات الجزائرية، وعلى تشجيع الشركات الجزائرية على دخول أسواق جديدة. التحديات التي تواجهها الجزائر والشركات الجزائرية كبيرة ومتعددة، فعلينا أن نكون إلى جانبها.

إليزابيت بورن و ١٦ وزيرا في الجزائر

بعد أقل من شهرين من زيارة إيمانويل ماكرون الرسمية، قامت إليزابيت بورن برفقة ١٦ وزيرًا ووفدًا من حوالي خمسين شركة بزيارة العاصمة الجزائرية يومي ٩ و ١٠ أكتوبر. تجسد هذه الزيارة رغبة الطرفين في بدء صفحة جديدة تفتح الطريق أمام تعاون مستدام، وشراكات جديدة، وخلق فرص أعمال وافرة. خلال هذه الزيارة ، ترأست رئيسة الوزراء، إليزابيت بورن، مع نظيرها الجزائري اللجنة الحكومية الفرنسية الجزائرية الرفيعة المستوى، التي أنشأت عام ٢٠١٢. وفي نهاية هذا الاجتماع، تم التوقيع على اثنتي عشرة اتفاقية من بينها : اتفاقية تعاون في مجال الزراعة والتنمية الريفية والصناعات الغذائية ـ الاعلان عن نوايا بشأن التعاون الصناعي والتكنولوجي ـ مذكرة تفاهم بين شركة ألجيريا فانشير ووكالة التنمية الفرنسية ـ الاعلان عن نوايا حول التعاون وتبادل الخبرات في مجال العمل وخاصة للشباب. وأخيراً، إعلان نوايا للتعاون في مجالات متنوعة مثل مساعدة العجزة والمعاقين وتكافؤ الفرص والتأهيل والتدريب.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية
250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

أخبار اقتصادية عربية متفرقة... أخبار اقتصادية عربية متفرقة

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

صرح كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي بان - التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي تهدد بإعادة فتح الجروح التي لم تلتئم إلا جزئيًا منذ جائحة الكوفيد - وتوقع الخبير الاقتصادي انخفاض النمو العالمي مع نهاية هذه السنة إلى ٣,٢ بالمئة وان يسجل انخفاضاً إضافيا العام المقبل ليصل إلى ٢,٧بالمئة مما يعتبر أضعف نمو منذ عام ٢٠٠١، باستثناء سنوات الأزمة المالية خلال السنتين (٢٠٠٩ و ٢٠٢٠). بالنسبة لدول الخليج العربي يتوقع خبير الصندوق أن تحقق هذه الدول نمواً عالياً هذا العام بمعدل ٥ بالمئة مقابل ١,٦ بالمئة في الولايات المتحدة، و ٣,١ بالمئة في منطقة اليورو، و ٤,٤ بالمئة في آسيا. وتستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع سعر النفط الذي يعمل على تحسين ماليتها العامة وميزان مدفوعاتها الخارجية. ويبقى التضخم نقطة الضعف في دول المنطقة حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدله السنوي هذا العام بأكثر من ٤بالمئة في الكويت وقطر وأكثر من ٥ بالمئة في الإمارات العربية المتحدة. وبالنسبة لعام ٢٠٢٣، تشير توقعات الصندوق إلى انخفاض النمو في دول المنطقة إلى نسبة ٣,٦ بالمئة، على الرغم من أسعار النفط التي ستبقى مرتفعة وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي (٩٨,٢ دولارًا أمريكيًا للبرميل في عام ٢٠٢٢ ، و ٨٥,٥ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٢٣).

المملكة العربية السعودية

فازت المجموعة الفرنسية ألستوم بعقد لتشغيل وصيانة مطار جدة الدولي. تبلغ قيمة هذا العقد ٥٣ مليون دولار أمريكي ويغطي الفترة من يونيو ٢٠٢٢ إلى يونيو ٢٠٢٧ . وقد سبق أن حصلت ألستوم على عقد مماثل للفترة من أغسطس ٢٠١٩ إلى يونيو ٢٠٢١.

أطلق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في ١٩ أكتوبر الماضي، الإستراتيجية الصناعية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع الصناعي في المملكة والى زيادة عدد المصانع فيه إلى حوالي ٣٦ ألفًا بحلول عام ٢٠٣٥. كما تهدف الاستراتيجية إلى جذب الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، بما يتوافق مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. وتسعى المملكة عبر هذه الإستراتيجية إلى مضاعفة قيمة إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي ورفعه إلى ثلاث مرات بحلول عام ٢٠٣٥، والى زيادة قيمة الصادرات الصناعية وخلق عشرات الآلاف من الوظائف عالية الجودة بالإضافة إلى تعزيز مكانتها ودورها في سلسلة التوريد والتصدير العالمية للمنتجات العالية التقنية.

الامارات العربية المتحدة

وافق رئيس مجلس الوزراء الإماراتي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، على الميزانية الاتحادية للسنوات المالية الثلاثة القادمة ٢٠٢٣-٢٠٢٦. بالنسبة لعام ٢٠٢٣، تتوقع الحكومة الفيدرالية أن تبلغ الإيرادات الإجمالية ١٧,٣ مليار دولار، بزيادة ١١ بالمئة، والنفقات ١٧,٢ مليار دولار، بزيادة ٣,٩ بالمئة . وبالنسبة لكامل الفترة بين ٢٠٢٣-٢٠٢٦ ، تتوقع الحكومة أن تصل إيرادات الميزانية إلى ٦٩,٦ مليار دولار وإجمالي النفقات إلى ٦٨,٧ مليار دولار.

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم البرنامج الوطني لدعم التحول التكنولوجي. يهدف هذا البرنامج إلى تطوير ١٠٠٠ مشروع تكنولوجي وتصدير بقيمة ٤,٢ مليار دولار سنويًا من المنتجات التكنولوجية المتقدمة. ينخرط هذا البرنامج في رغبة الإمارات على تطوير قطاعها الصناعي التي تبلّورت ملامحه مع اعتماد مشروع الـ ٣٠٠ مليار درهم التي تم إطلاقه في مارس ٢٠٢١ بهدف زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ورفعه الى ٣٠٠ مليار درهم في عام ٢٠٣١ مقابل ١٣٣ مليار درهم في عام ٢٠٢١ حسب وكالة أنباء الإمارات.

الكويت

قرر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، أحد أكبر وأقدم صناديق التنمية في العالم العربي، وقف الإقراض الجديدة حتى إشعار آخر بانتظار تعيين الأعضاء الجدد لمجلس إدارة الصندوق. وبانتظار إجراءات التجديد، تبقى ٣٧٥ مليون دولار أمريكي راقدة في الصندوق .

أخبار اقتصادية عربية متفرقة... أخبار اقتصادية عربية متفرقة

المملكة العربية والامارات المتحدة في تصنيف مؤشر الابتكار

نشرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مؤشرها لعام ٢٠٢٢ الذي يصنف اقتصاديات العالم وفقًا لقدراتها على الابتكار. يخضع التصنيف لحوالي ٨٠ مؤشر، مقسمة بين المؤشرات الداخلة في الإنتاج (المؤسسات، والطاقة البشرية، والبحوث، والبنية التحتية، وتطور السوق، وتطور الأعمال) والمؤشرات الخارجة عن الإنتاج (المعرفة والتكنولوجيا، والإبداع). وللعام الثاني على التوالي ، صعدت الإمارات في تصنيف مؤشر الابتكار العالمي وارتفعت إلى المرتبة ٣١ من بين ١٣٢ اقتصادًا. وحققت المملكة العربية السعودية المركز ٥١ في ٢٠٢٢ مقابل المركز ٦٦ في ٢٠٢١ وقطر المركز ٥٢ مقابل المركز ٦٨ في ٢٠٢١. هذا التصنيف يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها الدول العربية لخلق بيئة مواتية للابتكار وكذلك على رغبتها في اكتساب مركزاً مرموقاً بين أكثر البلدان ابتكارًا.

ارتفاع النمو في قطاع التصنيع في دول الخليج

يُظهر مؤشر مديري المشتريات لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي نشرته مؤسسة إ أِش إس ماركت، حركة نمو في قطاع التصنيع في دول المنطقة. وسجل المؤشر الخاص بشهر سبتمبر ارتفاعاً ملحوظاً في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وصل إلى ٥٦,٦ نقطة و ٥٦,١ نقطة على التوالي، وهما أعلى مستويين للمؤشر منذ يونيو ٢٠١٩. بالنسبة لقطر، سجل المؤشر ٥١ نقطة مقابل ٦٨ نقطة في شهر يونيو. يعزى هذا الانخفاض إلى ضعف الطلب الذي تميز بهبوط المبيعات، لاسيما في قطاع البناء، بسبب تعليق العديد من المشاريع بنهاية كأس العالم لكرة القدم.

البحرين

جذبت البحرين ٩٢١ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٢ وفقًا للوكالة الحكومية الخاصة بتشجيع وجذب الاستثمار. وحصل قطاعا التصنيع واللوجستيات على أكثر من ٣٠ بالمئة من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قامت بها ٦٦ شركة أجنبية. وبحسب التقرير العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام ٢٠٢٢ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتذبت البحرين ١٠٢١ مليون دولار و ١٧٦٦ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ على التوالي.

سلطنة عمان

سجلت سلطنة عمان فائضا في الميزانية بلغ ٢,٦ مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٢. يرتبط هذا التحسن القوي في المالية العامة ارتباطا مباشرا بارتفاع الأسعار في أسواق النفط. من جهته توقع صندوق النقد الدولي مؤخرًا أي يصل معدل الفائض في ميزانية السلطنة إلى ٥,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، وهو أول فائض في ميزانية الحكومة منذ عام ٢٠١٣. أما بالنسبة للدين العام للسلطنة، فيتوقع الصندوق أن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي الى ٤٥,٤ بالمئة في عام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٦٩,٧ بالمئة في نهاية عام ٢٠٢٠.

تبنت سلطنة عمان مؤخراً مبدأ تصفير انبعاث الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ بما يتماشى مع رؤية البلاد لعام ٢٠٤٠. وبهذا تنضم مسقط إلى العديد من دول مجلس التعاون الخليجي التي حددت مثل هذه الأهداف: المملكة العربية السعودية والبحرين (في عام ٢٠٦٠) والإمارات العربية المتحدة (في عام ٢٠٥٠).

قطر

توقع رئيس اللجنة المنظمة لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ التي ستقام في قطر في الفترة من ٢٠ نوفمبر إلى ١٨ ديسمبر ان تحقق الإمارة أرباحا بقيمة ٩ مليارات دولار مقابل الاستثمارات التي صرفتها لتنظيم هذه المباريات. وهو رقم يمكن أن يرتفع إلى ١٧ مليار دولار إذا أضفنا إليه الإيرادات الآتية بشكل خاص من السياحة بعد البطولة.

أعلن وزير الطاقة والرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة عن وصول شركاء دوليين جدد من بينهم شل وإكسون موبيل إلى جانب شركة توتال إنيرجي لرفع طاقات تسييل الغاز في مشروع حقل الجنوب بحلول عام ٢٠٢٨. وللتذكير، تمتلك توتال إنيرجي ٩,٣٧٥ بالمئة من أصل الـ ٢٥ بالمئة من الأسهم المخصصة للشركاء الدوليين.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

توقعات البنك الأوروبي للنمو في دول جنوب وشرق المتوسط

وفقًا لتوقعات البنك الأوروبي للتنمية والأعمار، من المحتمل أن يتباطأ النمو الاقتصادي في دول جنوب وشرق المتوسط التي تشمل مصر والأردن ولبنان والمغرب ليصل إلى معدل ٢,٩ بالمئة بنهاية هذا العام بعد أن سجل نمواً بنسبة ٦ بالمئة عام ٢٠٢١ . الحرب في أوكرانيا أثرت على اقتصاد هذه البلدان من خلال زيادة أسعار السلع والمواد الأولية كالنفط والمواد الغذائية . ويتوقع البنك الأوروبي أن يعود معدل النمو إلى الارتفاع بنسبة ٤,٧ بالمئة في عام ٢٠٢٣ مدفوعًا بشكل خاص بالإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الحوكمة الجارية في جميع دول المنطقة .

في مصر، تضاعف النمو إلى ٦,٦ بالمئة خلال السنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢ ، مدفوعًا بالنمو القوي في قطاع التصنيع، والزيادة الطفيفة في إيرادات قناة السويس والتحسن في نشاط البناء. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو قليلا خلال السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ كي يصل إلى ٤,٧ بالمئة، على خلفية الظروف العالمية غير المواتية، فضلاً عن العوامل المحلية الهيكلية التي تعرقل تعافي القطاع الخاص غير النفطي.

في الأردن، لا يزال الانتعاش الاقتصادي معتدلاً . من المتوقع أن يستقر نمو الناتج المحلي الإجمالي عند ٢ بالمئة في عام ٢٠٢٢، على أمل أن يرتفع هذا النمو عام ٢٠٢٣ إلى ٢,٧ بالمئة مع تسارع النشاط في قطاع الخدمات والنشاط السياحي والتجارة الخارجية.

في لبنان، أدى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية وتفاقم الأزمة المالية والاقتصادية إلى جانب النقص في الوقود ومحدودية الوصول إلى السلع الأساسية، إلى ترك شرائح كبيرة من السكان في حالة فقر. تعافي الاقتصاد في عام ٢٠٢٣ مرهون ببرنامج الإصلاح، ونجاح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، والاتفاق مع الشركاء الدوليين.

في المغرب، من المتوقع أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي بشكل كبير هذا العام مع نمو ضئيل للناتج المحلي بعد انتعاش قياسي بنسبة ٧,٤ بالمئة في عام ٢٠٢١. موسم الجفاف الشديد أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي وإلى زيادة الطلب على المواد الغذائية المستوردة بأسعار دولية أعلى وسط اضطرابات في سلسلة التوريد العالمية، مما دفع معدل التضخم في المغرب إلى الارتفاع بنسبة ٥,١ بالمئة في النصف الأول من العام الجاري. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١,١ بالمئة في عام ٢٠٢٢. على ان يشهد عام ٢٠٢٣ انتعاشًا في النمو بنسبة ٣,٣ بالمئة مع تعافي الزراعة وعودة وتيرة النمو في القطاعات الأخرى إلى مستويات ما قبل الجائحة.

في تونس ، كان النمو متواضعا في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بلغ ٢,٦ بالمئة على أساس سنوي، بعد انتعاش بنسبة ٣,٥ بالمئة في عام ٢٠٢١. محركات النمو الاقتصادي في تونس على الرغم من البيئة غير المواتية توفرها قطاعات السياحة والنقل والإنتاج الصناعي. من المتوقع أن يصل النمو إلى ٢,٩ بالمئة في عام ٢٠٢٣ مع تقدم المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وعودة النشاط الاقتصادي العالمي.

العراق

العراق يفتتح أول وحدة لإنتاج الهيدروجين . افتتح العراق أول وحدة لإنتاج وضغط الهيدروجين في مطلع أيلول / سبتمبر الماضي في مركز أبحاث وتطوير البترول التابع لوزارة البترول. هذه الوحدة المخصصة للبحث يمكنها إنتاج الهيدروجين بنقاوة تصل إلى ٩٩,٥ بالمئة وضغطه إلى ١٥٠ بار. يعتزم العراق مواصلة جهوده لتحقيق التزاماته فيما يتعلق بالحد من انبعاث الغازات والملوثات وحماية البيئة والمناخ.

انخفاض الإيرادات الرسمية للبترول في شهر أغسطس . اعلنت وزارة النفط العراقية أن حجم صادراتها من البترول في شهر أغسطس الماضي بلغت ٣,٢٨٦ مليون برميل يوميا مقارنة بـ ٣,٣٠٣ مليون برميل يوميا في شهر يوليو. هذا الانخفاض في الصادرات أدى إلى انخفاض الإيرادات الرسمية إلى ٩,٧٨٤ مليار دولار وهي المرة الأولى التي تنخفض فيها الإيرادات النفطية إلى أقل من ١٠ مليارات دولار منذ شهر فبراير. وبلغ متوسط سعر البرميل ٩٦,٠٥ دولارًا.

احتياطي الذهب يرتفع بنحو ٣٠ طنا . يتوقع البنك المركزي العراقي أن ترتفع احتياطات السيولة لديه من ٨٠ مليار دولار حالياً إلى ٩٠ مليار دولار بنهاية العام الجاري. من جانبه اعلن نائب محافظ البنك المركزي العراقي إن احتياطي الذهب زاد بنحو ٣٠ طنا وارتفع إلى حوالي ١٣١ طنا.

العراق يحقق اكبر نسبة نمو بين جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى . وفقًا للإصدار الأخير لصندوق النقد الدولي، الذي نُشر في أكتوبر الماضي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العراقي بنسبة ٩,٣ بالمئة هذا العام، ويحقق بذلك أقوى نمو بين جميع دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. هذه التوقعات أقل قليلاً من الـ ٩,٥ بالمئة التي اعلن عنها الصندوق في تقريره الذي صدر في شهر أبريل. بالنسبة لعام ٢٠٢٣ ، يتوقع خبراء الصندوق نموًا بنسبة ٤,٠ بالمئة، مقارنة بتوقعات وصلت الى ٥,٧ بالمئة في إصداره السابق في شهر أبريل. أما بالنسبة للتضخم من المتوقع أن ترتفع الأسعار بنسبة ٦,٥ بالمئة، هذا العام و ٤,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٣ وفقًا لخبراء صندوق.

As a global mobility operator and integrator, Transdev empowers freedom to move every day thanks to safe, reliable, and innovative solutions that serve the common good.

We are proud to transport 11 million passengers daily.

Our approach is rooted in close collaboration with communities and businesses, and in the search for sustainable transportation solutions.

We are people serving people. And mobility is what we do.

transdev
the mobility company